

الرُّوَاةُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحَابَةِ
بكِتَابِهِ (الثَّقَات) وَخَالَفَهُ النِّقَاد
دراسة تطبيقية نقدية

إعداد الدكتور

يُوسُفُ جُودَةُ يَسْنَ يُوْسُفُ

أستاذ الدراسات الإسلامية المشارك، جامعة طيبة

المملكة العربية السعودية



الرُّوَاةُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحَابَةِ بَكْتَابِهِ الثَّقَاتُ وَخَالَفَهُ النِّقَادُ دراسة تطبيقية نقدية

يُوسُفُ جُودَةُ يَسَنُ يَوْسُفَ

قسم الدراسات الإسلامية كلية الآداب جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: yousf.gouda@gmail.com

المُلخَص:

يحاول هذا البحث دراسة الرُّوَاة الذين ذكرهم الإمام ابنُ حِبَّانٍ بلا تردد في الصَّحَابَةِ بكتابه الثَّقَات من رِوَاةِ الكُتُبِ السَّيِّئَةِ، وخالفه فيه نقاد الحديث؛ وذلك بحثاً عن المرتكزات والمعايير التي حكم بها نقاد الحديث بِصُحْبَةِ الرَّاوي بالبراهين والأدلة الحديثية من المَصَادِرِ التَّارِيخِيَةِ الفاصلة لدخول الرَّاوي في زمرة الصَّحَابَةِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ)، أو دخوله في التَّابِعِينَ وما يترتب على ذلك من الحكم على الرَّاوي جرحاً أو تعديلاً، وأثره في معرفة علم مراسيل الحديث والأحكام الشرعية المترتبة على ذلك، وبعد التَّحْقِيقِ والسَّيْرِ لتلك المعايير والقرائن ناقشت الدَّرَاسَةُ ثَلَاثَةَ مَحَاوِرٍ أُسَاسِيَةٍ: الأول: تَأْصِيلُ قَرَائِنِ إِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، فَبَيَّنْتَ حَقِيقَتَهَا وَخُصَائِصَهَا وَضَوَابِطَ اسْتِقَامَتِهَا، والثاني: أَهَمُّ أَسْبَابِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ فِي تَعْيِينِ الصَّحَابَةِ، والثالث: أَهَمِيَّةُ التَّرْجِيحِ بَيْنَ أَقْوَالِ النِّقَادِ فِي ثُبُوتِ الصُّحْبَةِ، وَهَذِهِ مَوْشَرَاتٌ قَوِيَّةٌ لِدَقَّةِ الْمَعَايِيرِ الَّتِي بَنَى عَلَيْهَا النِّقَادُ أَحْكَامَهُمْ. ثُمَّ قَامَتِ الدَّرَاسَةُ بِمُنَاقَشَةِ الْجَانِبِ التَّطْبِيقِيِّ مِنَ الْبَحْثِ، وَتَوَصَّلَتِ الدَّرَاسَةُ لِمَجْمُوعَةٍ مِنَ النَّتَائِجِ وَالْإِحْصَائِيَّاتِ وَالتَّوَصِّيَّاتِ الْجَدِيدَةِ بِالذِّكْرِ تَضَمَّنَتْهَا خَاتِمَتُهُ، مِمَّا أَرْجُو أَنْ يَفْتَحَ اللَّهُ بِهِ الْمُسْتَعْلَقَ، وَيَجْمَعَ بِهِ الْمَتَفَرِّقَ الْبَعِيدَ.

الكلمات المفتاحية: الرُّوَاة، الثَّقَات، الصَّحَابَةِ، النِّقَاد، ابن حبان

The Narrators Mentioned by Ibn Ḥibbān in His Book Al-Thiqāt Who Were Disputed by the Critics: An Applied Critical Study

Youssef Gouda Yassin Youssef

Department of Islamic Studies, Taibah University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia

Email: sqarni@ub.edu.sa

Abstract

This study aims to investigate the narrators mentioned by Imam Ibn Ḥibbān in his book Al-Thiqāt without hesitation as companions in the context of the six major hadith collections (Kutub al-Sittah). The study addresses the disagreements among hadith critics regarding these narrators, seeking to explore the foundations and criteria on which the hadith scholars based their judgments on the companionship of the narrators, supported by hadith-based evidence and historical sources. These criteria help determine whether the narrators were companions of the Prophet (peace be upon him) or members of the generation of followers (tabiʿīn), and the subsequent implications on their evaluation as trustworthy or untrustworthy narrators. The study also examines the impact of these disagreements on the field of mursal hadith and the related legal rulings.

After thoroughly investigating these criteria and evidence, the study discusses three key areas:

1. The establishment of the criteria for validating companionship according to hadith scholars, its nature, characteristics, and conditions.
2. The main causes for the differences among scholars in identifying the companions.
3. The significance of balancing the opinions of critics in confirming companionship, providing a strong foundation for the criteria based on which scholars issue their judgments.

Finally, the study engages with the practical aspect of the research, presenting a range of results, statistics, and recommendations that are highlighted in the conclusion, hoping that this will help clarify complex matters and bring together diverse perspectives.

Keywords: Narrators, Al-Thiqāt, Companions, Criticism, Ibn Ḥibbān

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، الحمد لله القائل ﷺ: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ، يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١)، ولا يشك أحد أن النور المقصود هو الوحي المنزل على رسول الله ﷺ من هديه وسنته؛ فكانت السنة النبوية الشريفة هي بمثابة الفصيل والحكم فيما اختلف فيه الناس، وبها تُعرف الأسرار البديعة والمطالب الرفيعة لمصالح الدنيا والآخرة، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ، فقد أدى الأمانة وبلغ الرسالة ونصح الأمة.

أما بعد:

احتكم أهل الحديث لمعايير قوية وحجج دامغة لا يدخلها الشك في الحكم على مراتب الرواة وطبقاتهم؛ ولا سيما طبقة الصحابة فهم خلفاء رسول الله ﷺ في نشر الدعوة وحمل أعبائها، وخير قرون الأمة على الإطلاق، ثم تأكد هذا بالمعجزة الخالدة أبد الدهر بقوله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ ﷺ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾^(٢)، لقد زكى القرآن الكريم هؤلاء النفر فليس بعد هذه التزكية حاجة للاحتكام لغيره ممن أوغل

(١) سورة المائدة (١٥-١٦).

(٢) سورة التوبة (١٠٠).

في التشكيك والريب في شأن من اختارهم الله ﷺ لخير رَسُولٍ أُرسل للخلق ﷺ، وممّا لا شك فيه أنّ علماء الحديث قد اختلفوا في ثبوت الصُّحبة لبعض من وصف بذلك؛ لتعدد القرائن المستخدمة في إثبات الصُّحبة للرّاي، فجاءت هذه الدراسة لبحث الخلاف بين النقاد وابن حبان فيمن ذكرهم في الصحابة بكتابه الثقات، فذكرت أصل الخلاف ومسوغاته والترجيح بالقرائن والأدلة الدالة على ثبوت الصُّحبة.

أهمية البحث ومشكلته :

لا ريب في أنّ دراسة الاختلاف في ثبوت الصُّحبة على راوي الحديث أو نفيها من أهم الأبواب في علم الرجال، والذي يعدُّ أحد الأساسيات التي يقوم عليها قبول الحديث ورده، وكما أنّه يخدم علم معرفة المراسيل والتصنيف فيها، وكذا معرفة الآثار والمباحث المترتبة على عدم ثبوت الصُّحبة من حيث الحكم على الرّاي وقبول روايته، وقد خالف النقاد الإمام ابن حبان في عددٍ ممن ذكرهم في الصحابة، الأمر الذي استلزم دراسة أقوال النقاد ومعرفة الرّاجح فيها لما يترتب عليه من الأحكام في هذا الخلاف، وأصل هذا الخلاف وجود عدة قرائن استخدمها العلماء في إثبات الصُّحبة أو نفيها عن الرّاي، فثم عدد ليس بالقليل من الصحابة الذين لم يكن لهم رواية عن رسول الله ﷺ، أو لم تذكر لهم رؤية أو لقاء بالنبي ﷺ أو وفادة عليه، وغير ذلك من القرائن التي تثبت بها الصُّحبة، وغالب هذه القرائن مبنية على الاحتمال في ثبوت الصُّحبة مما كان له الأثر الكبير في الاختلاف فيها بين علماء الحديث، والدراسة تقوم على ذكر الرواة الذين ذكّرهم ابن حبان في الصحابة بكتابه الثقات وخالفه فيها النقاد، والترجيح بالقرائن والبراهين بين أقوال أهل العلم في ثبوت الصُّحبة أو عدمها.

الدراسات السابقة:

بعد البحث والتفتيش وسؤال المختصين من أهل العلم، لم أجد دراسات جديدة سابقة متصلة بهذا البحث بالتحديد، ولا دراسات استوعبت الرواة الذين ذكّرهم ابن حبان في الصّحابة بكتابه الثّقات وخالفه فيها نقاد الحديث؛ إلا بعض مصنفات وأبحاث لها علاقة بمسألة الاختلاف في ثبوت الصّحبة بوجهٍ عام منها:

- ١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٢- تحقيق منيف الرتبة لمن ثبت له شريف الصُّحبة، صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِيّ العَلَايِّي (ت: ٧٦١ هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، دار العاصمة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
- ٣- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصّحابة، علاء الدين بن قليط مُغلطائي (ت: ٧٦٢ هـ)، مكتبة الرُّشد الرياض.
- ٤- الإصابة في تمييز الصّحابة، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
- ٥- منهجية التمييز بين المختلف فيهم من الصّحابة دراسة نقدية، عبد ربه سلمان عبد ربه أبو صعيّليك، رسالة دكتوراه في تخصص الحديث الشريف وعلومه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- ٦- الرُّواة المختلف في صحبتهم في تقريب التهذيب جمع ودراسة، رسالة ماجستير في علوم الحديث، أحمد دين نواب خان، جامعة المدينة العالمية، كوالالمبور، ماليزيا.

وقد اطلعت عليها جميعها، وهي حقيقة مصنفات مفيدة لدراسة الاختلاف في ثبوت الصحبة؛ إلا أن في الموضوع الأخير بعض العوز والنقص العلمي حيث ذكر الباحث ترتيب كتاب تقريب التهذيب للمحافظ ابن حجر، ولم يذكر منهج الحفاظ في تمييز وتعيين الصحابة وهو موضوع الدراسة أصلاً، والتممين لعمل الباحث في الموضوع الخامس من حيث معالجة ودراسة المسائل الخاصة بالاختلاف في ثبوت الصحبة.

نطاق البحث:

سوف أحاول في هذه الدراسة ذكر ما خالف فيه نقاد الحديث الإمام ابن حبان في ثبوت صحبة من ذكرهم بلا تردد في الصحابة بكتابه الثقات من رواة الكتب الستة، بخلاف من ذكرهم في الصحابة مرة، وفي التابعين مرة أخرى، فليس ذلك من حدود البحث، ثم أذكر أقوال النقاد الذين خالفوه في عدم ثبوت الصحبة لهؤلاء الرواة، وأذكر مسوغات الخلاف وأحاول جاهداً الترويج بين قول ابن حبان والنقاد بالحياد العلمي البحث؛ ولذا قمتُ بذكر قرائن النقاد في عدم ثبوت الصحبة لهؤلاء الرواة، وكان غرضي من إيراد ذلك تحقيق حالة الرواة الذين لم تثبت صحبتهم على الراجح من أقوال أهل الحديث؛ لما فيه من الحكم بدقة على مراسيل الأحاديث، ويرفع بذلك كل لبس أو غموض، وأرجو من الله أن يكون ذلك السبيل ممّا يُقَرَّب المستعصي، ويفتح المستغلق، ويجمع المتفرق البعيد.

منهج البحث:

قد سلكت في تكوين هذه الدراسة المنهج الاستقرائي المقارن، والمنهج التطبيقي النقدي: فالأول: يكون بجمع وفحص المادة العلمية للدراسة المتمثلة في تراجم الرواة الذين ذكرهم الإمام ابن حبان بكتابه الثقات في طبقة الصحابة بلا تردد، وخالفه النقاد في ذلك، كما هو محدد في نطاق البحث.

والثاني: في استعمال الوصف التحليلي، والتوثيق العلمي للنصوص واستخدام الطرق العلمية للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، فاتبعت المنهج التالي:

أولاً: الجانب النظري:

١ - قمتُ بتأصيل قرائن إثبات الصُّحبة عند المحدثين والتي تدور حول الوقائع التاريخية التي حفت أولئك الرواة سواء كان ذلك يرجع للنسب أو للسمع أو للرؤية أو حضور الغزوات، أو شهادات العدول أو الإدراك لزمن النبوة وغير ذلك من الأسباب القاضية بإثبات الصُّحبة للراوي أو نفيها عنه.

٢ - ذكرتُ أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصُّحابة فمنها: ما يرجع لاختلافهم في مفهوم تعريف الصحابي عندهم، أو لعدم ثبوت الرواية المصرح بها بصحبة الراوي، أو لوقوع الخطأ والوهم في بعض المصنفات التي اعتنت بجمع الصُّحابة، وغيرها من الأسباب.

٣ - بينتُ أهمية الترجيح بين أقوال النقاد في ثبوت الصُّحبة، مما يترتب عليه ثبوت الصُّحبة أو نفيها، والذي يعدُّ من الأحكام التي يتوقف عليها قبول الحديث أو رده، ومعرفة الموصول من المرسل.

ثانياً: الجانب التطبيقي:

١ - ذكرتُ الرواة الذين ذكرهم ابن حبان بلا تردد في الصُّحابة بكتابه الثقات من رواة الكتب الستة، وتطابق عليهم المذكور في نطاق البحث، مرتبين على حروف المعجم.

٢ - تأسستُ بالحافظين المزي وابن حجر فوضعتُ الرقم على أول ترجمة الراوي، إشارة إلى من أخرج حديثه من أصحاب الكتب الستة. فالبخاري (خ)، والبخاري في التعليقات (خت)، ولمسلم (م)، ولأبي داود (د)، وللترمذي (ت)، وللترمذي في الشمائل (تم)، وللنسائي (الصغرى أو الكبرى) (س)، ولابن ماجه (ق)، وإذا اجتمعت فالرقم (ع) وقد ذكر الحافظ

المزني، وكذا الحافظ ابن حجر في التهذيب مَنْ رَوَى لَهُمُ النَّسَائِيُّ بِاعْتِبَارِ السَّنَنِ الْكَبْرَى أَوْ الصَّغْرَى.

٣- الابتداء باسم الرَّاوي واسم أبيه، وكُنْيَتُهُ أَوْ اللَّقَبُ، ثُمَّ أَذْكَرُ نَصَّ كَلَامِ الْإِمَامِ ابْنِ حِبَّانٍ فِي كِتَابِ الثَّقَاتِ فِي إِثْبَاتِ الصَّحْبَةِ لِلرَّوَايِ، ثُمَّ أَذْكَرُ أَقْوَالَ مَنْ خَالَفَهُ مِنْ نِقَادِ الْحَدِيثِ وَدِرَاسَةِ ذَلِكَ وَتَحْلِيلِهِ.

٤- بيان الخلاف بين أهل الحديث في صُحْبَةِ الرَّاوي، مع ذكر الأدلة التاريخية ومناقشة الخلاف وترجيح الصَّواب من الأقوال بالحياد العلمي البحث للوصول لنتائج البحث.

خطة البحث:

مقدمة وفيها: أهمية البحث ومشكلته، والدراسات السابقة، نطاق البحث، ومنهج البحث، وخطة البحث.

المبحث الأول: وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأصيل قرائن إثبات الصُّحْبَةِ عند المحدثين.

المطلب الثاني: أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصَّحَابَةِ.

المطلب الثالث: أهمية الترجيح بين أقوال النقاد في ثبوت الصُّحْبَةِ.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية: الرُّوَاةُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحَابَةِ بَكْتَابِهِ الثَّقَاتُ وَخَالَفَهُ النِّقَادُ، وَعَدَدُهُمْ سَبْعَةٌ عَشَرَ رَاوٍ.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.

ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأصيل قرائن إثبات الصحبة عند المحدثين.

لم تذكر المصادر التاريخية التي قامت بجمع الرواة من الصحابة رضي الله عنهم توصيفاً لقرائن إثبات الصحبة على وجه التأصيل؛ وإنما كان مجرد ذكر للتعريف التي ذهب إليها أهل الحديث لحد الصحابي وذكر الخلاف بينهم في تلك التعاريف، والنّاظر المتأمل حقيقة في قرائن ثبوت الصحبة يجد أنها متعددة، فبعضها متفق عليه بين العلماء والآخر مختلف فيه؛ فأما المتفق عليه: كمن ثبتت صحبته بنص صحيح صريح بالرواية عن النبي ﷺ، أو السماع منه أو شهود غزوة مع النبي ﷺ، أو من ذكر في الصحابة وثبتت صحبته بقرينة تاريخ ولادته في زمن النبي ﷺ، أو بثبوت النسب لقريش أو ثقيف أو الأنصار ممن كان بمكة أو الطائف أو المدينة في حدود سنة عشر من الهجرة، قال ابن عبد البر في الاستيعاب: "لم يبق عربي بعد حنين والطائف إلا أسلم، منهم من قدم على النبي ﷺ - ، ومنهم من لم يقدم عليه ﷺ، وقنع بما آتاه به وإفد قومه من الدين عن النبي ﷺ - " (١).

أو كثبوت الإسلام والمعاصرة الممكنة لرؤية النبي ﷺ في حدود القرن الأول الهجري، أو بثبوت إدراكه لزمن النبوة بتاريخ الوفاة في حدود المائة الأولى من الهجرة مع قرينة ثبت اللقاء، قال الحافظ ابن حجر: "وقد تقرّر عند أهل الحديث أنه لم يبق أحد من الناس على رأس المائة من يوم ما قال النبي ﷺ - قبل وفاته بشهر: «أرايتكم ليلتكم هذه، فإن رأس

(١) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب،

تحقيق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٢ هـ، ٤ / ١٦٣٨.

مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ^(١)، فكان آخر من ضُبطت وفاته مِمَّنْ رأى النَّبِيَّ - ﷺ - أبو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَائِلَةَ، وَاخْتُلِفَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ، فَأَنْهَى مَا قِيلَ فِيهَا سَنَةُ عَشْرٍ وَمِائَةٍ، وَذَلِكَ عِنْدَ تَكْمِلَةِ الْمِائَةِ سِوَاءٍ، فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَ مَنْ قَالَ فِي الرَّوَايَةِ الْمَذْكُورَةِ: إِنَّهُ أَدْرَكَ أَصْحَابَ النَّبِيِّ - ﷺ - وَهُوَ الصَّوَابُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢)، أَوْ بِشَهَادَةِ قَوْمِهِ لَهُ بِالصُّحْبَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَرَائِنِ، الَّتِي تَثْبِتُ صُحْبَةَ الرََّاوِي عَلَى الرَّاجِحِ.

وَأَمَّا الْمَخْتَلَفُ فِيهِ: كِإِدْرَاكِ الرََّاوِي زَمْنَ الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَلَا يُعْلَمُ مَتَى أَسْلَمَ لِاحْتِمَالِ كَوْنِهِ تَابِعِيًّا مُخَضَّرًا، وَكَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي صُحْبَةِ الْأَبِ أَوْ بِصَغَرِ سَنِهِ فِي زَمَنِ النَّبُوَّةِ، أَوْ بِسَبَبِ الْخِلَافِ الْوَاقِعِ فِي تَارِيخِ وَلَادَةِ الرََّاوِي، وَكَذَا الْاِخْتِلَافُ فِي تَارِيخِ وَفَاتِهِ، أَوْ الْخِلَافُ فِي ذِكْرِ اسْمِهِ ضَمْنَ الْمَعْدُودِينَ فِي الصَّحَابَةِ فِي مُصَنَّفَاتِ الرِّجَالِ، أَوْ كَوْنِهِ مِمَّنْ اسْتَشْهَدَ بِالْإِمَامَةِ وَلَا يُعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ سَكَّانِ مَكَّةَ أَوِ الْمَدِينَةِ، أَوْ مِنْ اسْتَعْمَلَهُ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رضي الله عنه -، وَلَا يَعْلَمُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، قَالَ الْحَافِظُ عَلَاءُ الدِّينِ مُغْلَطَايُ فِي تَرْجُمَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَتَبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ الْهَذَلِيِّ: "اسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ - رضي الله عنه - عَلَى السُّوقِ، وَمَنْ يَصْلَحُ أَنْ يَسْتَعْمَلَهُ عُمَرُ - رضي الله عنه - يَكُونُ صَحَابِيًّا إِذَا كَانَ مَدَنِيًّا، لِأَنَّ الْفَارُوقَ مَاتَ بَعْدَ وَفَاةِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - بِنَحْوِ ثَلَاثِ عَشْرَةِ سَنَةٍ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ كَبِيرًا فِي حَيَاةِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ -؛ لِأَنَّ عُمَرَ لَا نَعْلَمُهُ

(١) مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ النَّيْسَابُورِيُّ، أَبُو الْحَسَنِ (ت: ٢٦١ هـ)، الْجَامِعُ الصَّحِيحُ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ فَوَّادُ عَبْدِ الْبَاقِيِّ، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، ١٤٠٠ هـ، ٤/ ١٩٦٥، كِتَابُ فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ، بَابُ قَوْلِهِ: «لَا تَأْتِي مِائَةُ سَنَةٍ...» حَدِيثُ (٢٥٣٧).

(٢) أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، أَبُو الْفَضْلِ (ت: ٨٥٢ هـ)، الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ، تَحْقِيقُ: عَادِلُ أَحْمَدُ عَبْدِ الْمَوْجُودِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، ط١، ١٤١٥ هـ، ٣/ ٢٤٣.

يُولِي شَبَابًا^(١)، أو من شهد الفتوح في عهد أَبِي بَكْرٍ أو عُمَرُ رضي الله عنهما، فيحتمل كونه صحابيًا، وذكر الحافظ ابن حجر الخلاف في صحبة جبير بن حَيَّة الثقفِي في الإصابة فقال: "ثبت في صحيح البخاري أنه شهد الفتوح في عهد عمر. وأخرج البخاري الحديث بذلك من رواية زائدة بن زياد بن جبير عنه، ولم أر من ذكر جبيراً في الصَّحابة، وهو من شرطهم، لأنَّ ثَقِيفًا لم يبق منهم في عهد النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا أَحَدٌ إِلَّا أَسْلَمَ وشهد حجة الوداع"^(٢)، وخلاصة ذلك أنَّ قرائن إثبات الصُّحبة تدور حول الوقائع التاريخية التي حفت أولئك الرواة سواء كان ذلك يرجع للنسب أو للسمع أو للرؤية أو لحضور الغزوات، أو لشهادات العدول أو الإدراك لزمن التَّبوَّة وغير ذلك من الأسباب القاضية بإثبات الصُّحبة للراوي أو نفيها عنه، وهذا ما يُقوِّدنا لدراسة أهم أسباب الاختلاف في تعيين الصَّحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.

المطلب الثاني: أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصَّحابة.

لقد أهتم أهل الحديث في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري بإفراد مصنفات خاصة بمن وُصِفَ من رُؤَاة الحديث بالصُّحبة، فكان من أوائل من صنف في الصَّحابة الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن (ت: ٣٥٣هـ) صنف كتابه الصَّحابة، ومن قبله صنف البرديجي (ت: ٣٠١هـ) كتابه طبقات الأسماء المفردة من الصحابة، وكذا صنف أبو القاسم البغوي (ت: ٣١٧هـ) كتابه معجم الصحابة، ثم تتابع جمع كبير من العلماء في جمع أسماء الصَّحابة رضي الله عنهم في مصنفات مُفَرَّدة، ومن البديهي أن تظهر بعض الأوهام في تلك المصنفات كأبي عمل بشري فطري؛ فقيض الله ثلة من نقاد المحدثين فقاموا بتتبع الأوهام

(١) علاء الدين بن قليط مُغَلِّطَاي، أبو الفضل (ت: ٧٦٢هـ)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق: محمد عوض المنقوش، مكتبة الرشد، الرياض، ١، ١ / ٣٦٨ ترجمة (٥٩٣).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ١ / ٥٧٠، ترجمة (١٠٩٢).

وصنفوا في علم مُكَمَّلٍ لتلك الجهود وهو ما ظهر في أواخر القرن السّابع تحت مسمى: "المختلف فيه من الصّحابة"؛ فكان أول من صنف فيه الحافظ الحسن بن محمد بن حَيّدر العدويّ الصّغانيّ (ت: ٦٥٠ هـ) صنف كتابه علقة العجلان، وهو في عداد المفقود من التراث الحديثي على عظيم فائدته، بيد أنّ النّاظر في اختلاف العلماء في إثبات الصّحبة للرّواي يرجع لاختلافهم في مفهوم تعريف الصحابي عندهم؛ ويُعد ذلك من أهم أسباب الاختلاف في تعيين الصّحابة ﷺ، فكان اختلافهم على طرفي نقيض وَوَسَطٍ: فمنهم من اعتبر الصّحابي كُلّ من رأى النّبي ﷺ مُسَلِّمًا وَثَبَتَ لَهُ طَوْلُ صُحْبَتِهِ، ومنهم من توسع فجعل الصّحابي كل من عاصر النّبي ﷺ مُسَلِّمًا وإن لم يَرَهُ ﷺ، وأما المتوسط في ذلك فجعل الصّحابي من رأى النّبي ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ، ومات على الإسلام، وقد جمع الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة بين التعاريف التي توافق عليها المحققين من أهل الحديث أمثال الإمام أحمد والبخاري وعلى بن المديني وغيرهم، فقال: "وأصحّ ما وقفت عليه من ذلك الصحابي: من لقي النّبي ﷺ مُؤْمِنًا بِهِ، ومات على الإسلام، فدخل فيمن لقيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يُجَالِسْهُ ﷺ، ومن لم يَرَهُ لِعَارِضٍ كَالْعَمَى" (١).

وكان من أبرز الأسباب التي أدت لحدوث الاختلاف في ثبوت الصّحبة عدم ثبوت الرّواية عن النّبي ﷺ، كمن له رِوَايَةٌ واحدة مصرح فيها بالسماع ولم تثبت، أو كرواية التّابعي الغير معروف لدى المحدثين بشهادة الصّحبة لرجل، أو كرواية حديث ليس فيه دلالة على صّحبة الرّاوي المراد إثبات صّحبه وغير ذلك من أسباب عدم صحة الرّواية، ونحسب أنّ

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ١ / ١٥٨.

يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يَحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُودْرِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شَحْنَفَهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ»، فَشَهِدَ اللَّهُ تَعَالَى لِجَمِيعِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ بِالصَّدَقِ وَالْفَلَاحِ فَقَدْ تَبَيَّنَا عَدْلَهُمْ، وَإِنْ كَانَ الرَّاوي مِمَّنْ يُمكن أَنْ يَجْهَلَ صِحَّةَ قَوْلِ مَدْعِي الصُّحْبَةِ فَهُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ إِذْ لَا يُؤْمَنُ بِفَاسِقٍ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَدَّعِي لِمَنْ لَا يَعْرِفُ الصَّحَابَةَ أَنَّهُ صَاحِبٌ وَهُوَ كَاذِبٌ فِي ذَلِكَ فَأَمَّا إِذَا رَوَى الرَّاوي الثَّقَةَ عَنْ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ - خَيْرًا فَهُوَ حَبْه لَا نَهْنُ لَا يُمكن أَنْ يَخْفِيَ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ التَّمْيِيزِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ" (١).

فَإِذَا عُلِمَ ذَلِكَ ظَهَرَ أَنَّ عُلَمَاءَ الْحَدِيثِ قَدْ أَعْمَلُوا قَرَائِنَهُمْ لَضَبْطِ مَعَايِيرِ إِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ فَمِنْهَا عَلَى سَبِيلِ الْمَثَالِ: إِذَا ثَبَتَتِ الصُّحْبَةُ لِمَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ؛ وَلَكِنَّهُ رَوَى عَنْهُ بِوَسْطَةٍ، وَلَمْ يَصِحْ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ مَبَاشَرَةً سِوَاءِ كَانَتْ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا مِمِّيزًا فِي زَمَنِ النَّبَوَةِ، فَالرَّاجِحُ إِحْقَاقُهَا بِمَرَاكِسِلِ الصَّحَابَةِ وَهِيَ بِاتِّفَاقِ جَمْهُورِ أَهْلِ الْحَدِيثِ مُوَصُولَةٌ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي الْفَتْحِ: "فَيَكُونُ مِنْ مُرْسَلِ الصَّحَابَةِ وَهُوَ مَحْكُومٌ بِوَصْلِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ" (٢)، بِخِلَافٍ مِنْ أَدْرَكَ النَّبِيَّ أَوْ عَاصَرَهُ وَلَمْ تَثْبُتْ لَهُ رُؤْيَا أَوْ لِقَاءٌ، أَوْ لَوْ جُودَ مُخَالَفَةٌ لِلْحَقَائِقِ التَّارِيخِيَّةِ أَوْ عَدَمُ لِقَاءِ الرَّاوي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْقَرَّائِنِ، فَالرَّاجِحُ عَدَمُ ثُبُوتِ الصُّحْبَةِ لَهُ، وَكَذَا كُلٌّ مِنْ ذِكْرِ فِي الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ صَحِيحٍ عَلَى إِثْبَاتِ الصُّحْبَةِ لَهُ مِنْ

(١) علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد (ت: ٤٥٦ هـ)، النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ص ٥٣.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ، ١٩/١.

رواية أو وفادة وغيرهما من قرائن إثبات الصُّحبة لا يعتبر عند النقاد صحابياً وكل هذه المعايير هي من أهم وأدق مسائل الترجيح عند النقاد، ولعل قائلًا يقول: ما الفائدة العملية والأثر الواقعي من هذا الترجيح، والجواب أن مدار حديث رسول الله ﷺ على الصُّحابة؛ فإذا لم يكن الراوي محل الدراسة صحابياً صار الحديث مرسلًا وهو من أنواع الحديث الضعيف ولا تقوم به حجة في العقائد والأحكام، إلا إذا أتحف بقرائن تقويه حتى يكون صالحاً للاستشهاد به والعمل بمقتضاه، فتبين بذلك أن الترجيح بين أقوال أهل الحديث في هذا الجانب ينبغي عليه أحكام مهمة عظيمة الجدوى في علم الحديث والشرعية الإسلامية؛ ومما قد يترتب عليه صحة الأحكام أو فسادها.

المبحث الثاني

الدراسة التطبيقية

الرُّوَاةُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الصَّحَابَةِ بَكْتَابِهِ الثَّقَاتُ وَخَالَفَهُ النِّقَادُ أَبْجَدِيًّا،
وَعَدَدُهُمْ سَبْعَةٌ عَشَرَ رَاوٍ

حرف الشاء:

١ - (د س) ثَعْلَبَةُ بْنُ زَهْدَمِ الْحَنْظَلِيِّ، قَالَ ابْنُ حِبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ: "الْيَرْبُوعِيُّ مِنْ تَمِيمٍ قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ - ﷺ - وَافِدًا وَهُوَ الَّذِي كَانَ مَعَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ بِطَبْرِسْتَانَ حَيْثُ سَأَلَهُمْ عَنْ صَلَاةِ الْخَوْفِ سَمِعَ النَّبِيَّ - ﷺ - يَقُولُ: «ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ أُمَّكَ وَأَبَاكَ وَأُخْتُكَ وَأَخَاكَ»^(١)، وَذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي الصَّحَابَةِ وَاسْتَدَلَّ بِالرَّوَايَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ حِبَّانٍ^(٢)، وَتَابَعَهُمَا ابْنُ الْأَثِيرِ فِي أُسْدِ الْغَابَةِ^(٣)، وَجَمَاعَةٌ يَطُولُ تَعْدَادُهُمْ، وَخَالَفَهُمُ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ فَقَالَ: "سَمِعَ أَبَا مَسْعُودَ الْأَنْصَارِيَّ، وَحُذِيفَةَ، رَوَى عَنْهُ أَشْعَثُ بْنُ سُلَيْمٍ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: لَهُ صُحْبَةٌ وَلَا يَصِحُّ،

(١) مُحَمَّدُ بْنُ حِبَّانِ الْبُسْتِيُّ، أَبُو حَاتِمٍ، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَاتُ، طَبْعَةٌ دَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْعُثْمَانِيَّةُ بِحَيْدَرِآبَادِ الدِّكْنِ، الْهِنْدُ، ط ١، ١٣٩٣ هـ، (٣ / ٤٦)، بِرَقْم (١٥٦)، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (ت: ٣٠٣ هـ) بِلَفْظِهِ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (٣ / ٥٠) بِرَقْم (٢٣٢٣)، وَكَذَا فِي السَّنَنِ الصَّغْرَى فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، بَابُ أَيُّهُمَا الْيَدُ الْعُلْيَا، (٥ / ٦١)، بِرَقْم (٢٥٣٢)، بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٢) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْبَغَوِيُّ، أَبُو الْقَاسِمِ (ت: ٣١٧ هـ)، مَعْجَمُ الصَّحَابَةِ، مَكْتَبَةُ دَارِ الْبَيَانِ، الْكُوَيْتِ، ط ١، ١٤٢١ هـ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَكْنِيُّ، ١ / ٤٢٩، بِرَقْم (٢٧٢).

(٣) عَلِيُّ بْنُ أَبِي الْكَرَمِ مُحَمَّدُ الْجَزْرِيُّ، ابْنُ الْأَثِيرِ، أَبُو الْحَسَنِ (ت: ٦٣٠ هـ)، أُسْدُ الْغَابَةِ فِي مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، تَحْقِيقُ: عَلِيُّ مُحَمَّدٌ مَعْوُضٌ - عَادِلُ أَحْمَدُ عَبْدُ الْمَوْجُودِ، ط ١، ١٤١٥ هـ، ١ / ٤٦٦، بِرَقْم (٥٩٥).

حديثه في الكوفيين" ^(١)، وتابعه العجلي في كتابه الثقات، فقال: "كوفي تابعي ثقة" ^(٢)، وقال العلائي: "أخرج له النسائي في الدييات حديثاً عن النبي - ﷺ -، وقيل أنه مرسل ولا ضجة له" ^(٣)، وقال علاء الدين مغلطاي في الإكمال: "قال الترمذي في التاريخ: أدرك النبي - ﷺ -، وعامة روايته عن أصحاب النبي - ﷺ -" ^(٤).

قلت: وما صرح به الترمذي أن عامة روايته عن أصحاب النبي - ﷺ -، هو إشارة لترجيحه أنه تابعي يروي عن الصحابة وليس له ضجة على الصحيح، وأصل هذه القرينة أن النقاد يحكمون على الراوي بعدم الضجة لمن اشتهرت روايته عن الصحابة دون إثبات الرواية عن النبي ﷺ أو السماع منه أو اللقاء به، وذلك غاية في الدقة والحسن.

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التاريخ الكبير، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ١٧٣ / ٢، برقم (٢١٠١).

(٢) أحمد بن عبد الله العجلي، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ)، تاريخ الثقات، دار الباز، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ص ٩٠، برقم (١٨٦).

(٣) صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلاني، أبو سعيد (ت: ٧٦١ هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، طبعة: عالم الكتب، بيروت، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، ط ٢، ١٤٠٧ هـ، ص ١٥٢، برقم (٧٨).

(٤) علاء الدين بن قليط مغلطاي، أبو الفضل (ت: ٧٦٢ هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، طبعة: الفاروق الحديثة، القاهرة، تحقيق: عادل بن محمد - أسامة بن إبراهيم، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٩٤٣ /، برقم (٨٧٨).

حرف الحاء:

٢- (دق) حبيب بن مسلمة بن مالك القرشي الفهري، ذكره ابن حبان في الصحابة، فقال: "سكن الشام مات بأرمينية وقد قيل بالشام سنة اثنتين وأربعين" ^(١)، وجزم البخاري بصحبته في التاريخ الكبير، فقال: "له صحبة" ^(٢)، وقال العلاني: "أنكر الواقدي أن يكون سمع من النبي - ﷺ -، وقال توفي النبي - ﷺ - ولحبيب اثنتا عشرة سنة" ^(٣).

وأما ابن معين فجعله في تاريخه من التابعين ومن بعدهم من أهل مكة، فقال: "حبيب بن مسلمة يقولون لم يسمع من النبي - ﷺ - وأهل الشام يقولون سمع حبيب بن مسلمة من النبي - ﷺ -" ^(٤)، وقال أبو نعيم: "أدرك من أيام النبي - ﷺ - إحدى عشرة سنة" ^(٥)، وقال الذهبي في السير: "وكان في غزوة تبوك ابن إحدى عشرة سنة، وقيل: كان يقال له: حبيب الروم؛ لكثرة دخوله بغزوهم، وولي أرمينية لمعاوية، فمات بها، سنة اثنتين وأربعين، وله نكاح قوية في العدو" ^(٦).

- (١) محمد بن حبان البستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثقات، ٣/ ٨١، برقم (٢٥٩).
- (٢) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التاريخ الكبير، ٢/ ٣١٠، برقم (٢٥٨٣).
- (٣) خليل بن كيكليدي العلاني، أبو سعيد (ت: ٧٦١ هـ)، جامع التحصيل في أحكام المراسيل، ص ١٥٩، برقم (١٢٢).
- (٤) يحيى بن معين بن عون، البغدادي، أبو زكريا (ت: ٢٣٣ هـ)، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، ط ١، ١٣٩٩ هـ، ٣/ ١٥٢، برقم (٦٤٤).
- (٥) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ٢/ ٨٢٠.
- (٦) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨ هـ)، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، تحقيق: محققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط ٣، ١٤٠٥ هـ، ٣/ ١٨٨، برقم (٣٧).

بالراء، كذا ألفيته في نسختين أحدهما بخط أحمد بن يونس الأربلي^(١).
قلت: قال المزي في تهذيب الكمال: ويُقال: خدّاش أَبُو سَلَامَةَ، السَّلَمِيّ، ويُقال:
السَّلَامِيّ، يعد في الكوفيين، لَهُ عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - حديث واحد، "أَوْصِي امْرَأً بِأُمِّهِ"^(٢)، وأصل
الحديث عند ابن ماجه في السنن من طريق عَن مَنْصُورٍ، عَن عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ، عَن أَبِي سَلَامَةَ
السَّلَامِيّ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - : «أَوْصِي امْرَأً بِأُمِّهِ، أَوْصِي امْرَأً بِأُمِّهِ، أَوْصِي امْرَأً بِأُمِّهِ - ثَلَاثًا
- أَوْصِي امْرَأً بِأَبِيهِ، أَوْصِي امْرَأً بِمَوْلَاهُ الَّذِي يَلِيهِ، وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ أَدَى يُؤْذِيهِ»^(٣)، وقول ابن
حِبَّانَ "إِنْ لَمْ يَكُنْ خَرَّاشَ فَهُوَ آخَرُ"، إشارة إلى أَنَّهُ قد وقع في بعض الروايات خَرَّاشًا بالراء
كما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة فقال: "ويقال ابن أبي سَلَامَةَ وهو الَّذي عند ابن
السكن، ويقال ابن أبي مسلمة، ويقال أَبُو سَلَمَةَ السَّلَمِيّ، ويقال السَّلَامِيّ يُعَدُّ في الكوفيين،
وقال ابن قانع: "رواه زائدة عن منصور، فقال خَرَّاش - يعني بالراء"^(٤)، والمتأمل في الخلاف
يجد أن غالب المصنفين لم يثبوا له الصَّحبة بخلاف صنيع ابن حبان في الثَّقَات، فالرَّاجح أن
خَدَّاش بن أَبِي سَلَامَةَ السَّلَمِيّ ليس له صحبة وحديثه مُرسل.

(١) مَغْلُطَاي بن قَلِيح المصري، أَبُو عبد الله، علاء الدين (ت: ٧٦٢ هـ)، إكمال تهذيب الكمال، تحقيق:
عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط ١، ١٤٢٢ هـ، ٤ / ١٧٦، برقم
(١٣٦٩).

(٢) يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج المزي (ت: ٧٤٢ هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق:
د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ هـ، ٢٣١ / ٨، برقم (١٦٨٠).

(٣) محمد بن يزيد القزويني، ابن ماجه (ت: ٢٧٣ هـ)، السنن، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء
الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، كِتَابُ الْأَدَبِ، بَابُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، ٢ / ١٢٠٦، برقم (٣٦٥٧).

(٤) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٢ / ٢٢٨.

حاتم: "أَخْبَرَنَا حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ، قَالَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: دَغْفَلَ بِنَ حَنْظَلَةَ لَهُ صُحْبَةٌ؟ قَالَ: مَا أَعْرِفُهُ، قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ - ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ - يَعْنِي مَا يَعْرِفُ لَهُ صُحْبَةٌ أَمْ لَا؟^(١)، والعجيب أَنَّ الإمامَ الذَّهَبِيَّ ذَكَرَ النَّصَّ وَفَسَّرَهُ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، فَقَالَ: "قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: مَا أَعْرِفُهُ، قُلْتُ - الذَّهَبِيُّ -: يَكْفِي فِي جَهَالَةِ كَوْنِ أَحْمَدَ مَا عَرَفَهُ"^(٢).

حرف السين:

٥- (ت) سَعْدُ بْنُ الْأَخْرَمِ الطَّائِي وَالِدُ الْمُغِيرَةِ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحَابَةِ فَقَالَ: "سَكَنَ الْكُوفَةَ حَدِيثُهُ عِنْدَ ابْنِهِ"^(٣)، وكذا ذكره ابن قانع في معجم الصحابة وساق حديثاً بإسناده مرفوعاً من طريق الأعمش، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ، أَوْ سَعْدِ بْنِ الْمُغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - بِعَرَفَةَ فَأَخَذْتُ بِزِمَامِ نَاقَتِهِ قُلْتُ: نَبِّئْنِي بِعَمَلٍ يُقَرِّبُنِي مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ وَتَحُجُّ الْبَيْتَ وَتَصُومُ شَهْرَ رَمَضَانَ وَتَأْتِي إِلَى النَّاسِ مَا تُحِبُّ أَنْ يَأْتُوا إِلَيْكَ خَلَّ زِمَامَ النَّاقَةِ»^(٤)،

(١) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٣٨٨ هـ، ٧ / ١٤٠.

(٢) محمد بن أحمد بن قَائِمَازِ الذَّهَبِيُّ، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨ هـ)، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٣٨٢ هـ، ٢ / ٢٧، برقم (٢٦٧٥).

(٣) محمد بن جَبَّانِ البُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَاتُ، ٣ / ١٥٠، برقم (٤٩٩).

(٤) عبد الباقي بن قانع البغدادي، (ت: ٣٥١ هـ)، معجم الصحابة، تحقيق: صلاح بن سالم، الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٨ هـ، ١ / ٢٤٩، وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير، من طريق: "يَحْيَى بْنُ عِيسَى، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ سَعْدِ بْنِ الْأَخْرَمِ، عَنْ أَبِيهِ..."، ٦ /

وخالفهما جماعة منهم البخاري وأبو حاتم ومسلم، وقال العجلي في الثقات: "كوفي تابعي ثقة ومن أصحاب عبد الله".^(١)، وقال الحافظ ابن حجر في الإصابة: "ولسعد رواية عن ابن مسعود عند الترمذي وغيره، وقد ذكره البخاري وأبو حاتم في التابعين. واسم عمه عبد الله. قال أبو أحمد العسكري: وأما البخاري فقال: إنما هذا الحديث عن مغيرة بن عبد الله الشكري، وأخرج عن عثمان ابن أبي شيبة عن جرير عن الأعمش، فقال فيه: عن المغيرة ابن عبد الله الشكري عن أبيه. والله أعلم بالصواب".^(٢)

قلت: أشار البخاري في ترجمة عبد الله الشكري والد مغيرة إلى علة الرواية التي استند إليها ابن قانع في معجم الصحابة لإثبات صحة سعد بن الأخرم الطائي؛ بأن الحديث أصله من طريق عن الأعمش عن عمرو ابن مرة عن المغيرة بن عبد الله الشكري عن أبيه، وليس من طريق المغيرة بن سعد، عن أبيه^(٣)، وهذا مما رجح كون سعد بن الأخرم الطائي والد المغيرة تابعياً، بالإضافة إلى ما ثبت من روايته عن ابن مسعود رضي الله عنه كما ذكره الحافظ ابن حجر سالفاً.

٦- (م د س ق) سنن ابن سلمي بن سلمة بن المحقق الهذلي، ذكره ابن حبان في الصحابة فقال: "سماه النبي - صلى الله عليه وسلم - سنناً كنيته أبو عبد الرحمن عداة في أهل البصرة".^(٤)، قال ابن

٤٩)، برقم (٥٤٧٨)، وإسناد ضعيف لأجل يحيى بن عيسى قال الحافظ في تهذيب التهذيب (١١ / ٢٦٣): "قال: يحيى بن معين: ضعيف"، وقال النسائي: "ليس بالقوي".

(١) أحمد بن عبد الله العجلي، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ)، تاريخ الثقات، دار الباز، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ص ١٧٨، برقم (٥١٥).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٣ / ٣٩.

(٣) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التاريخ الكبير، ٥ / ٣٨، برقم (٦٦).

(٤) محمد بن حبان البستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثقات، ٣ / ١٧٨، برقم (٥٨٣).

أبي حاتم في المراسيل: "سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ سِنَانِ بْنِ سَلَمَةَ بْنِ الْمُحَبِّقِ هَلْ لَهُ صُحْبَةٌ فَقَالَ لَا وَلَكِنَّهُ وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ - (١)، وذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من تابعي أهل البصرة (٢)، وكذا ذكره العجلي في الثقات، فقال: "بصريّ تابعي ثقة" (٣)، قلت: الصحيح الرَّاجِحُ أَنَّ لَهُ رُؤْيَا وَلَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ - شيئاً، ولم تثبت صُحْبَتُهُ عَلَى مَا ذَكَرْتَهُ غَالِبُ الْمَصَادِرِ التَّارِيخِيَةِ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ فِي الصَّحَابَةِ.

حرف الضاد:

٧- (س) الضَّحَّاكُ بْنُ قَيْسٍ بْنِ خَالِدٍ الْفَهْرِيُّ، ذكره ابن حبان في الصَّحَابَةِ فَقَالَ: "أَخُو فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسِ الْقُرَشِيِّ قُتِلَ بِالشَّامِ بَعْدَ مَوْتِ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَةَ سَنَةَ خَمْسٍ وَسِتِّينَ" (٤)، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي التَّارِيخِ الْكَبِيرِ: "لَهُ صُحْبَةٌ" (٥)، قال ابن عبد البر في الاستيعاب: "أخو فاطمة بنت قيس، وكان أصغر سنّاً منها. يُقَالُ: إِنَّهُ وَلِدَ قَبْلَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ - بسبع سنين ونحوها، وينفون سماعه من النَّبِيِّ ﷺ - . والله أعلم" (٦)، وقال علاء الدين مُغْلَطَايُ فِي الْإِنَابَةِ: "وَفِي

(١) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٧ هـ، ص (٦٧).

(٢) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، ٧/ ٢١٢.
(٣) أحمد بن عبد الله العجلي الكوفي، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ)، الثقات، دار الباز، ط ١، ١٤٠٥ هـ، ٢٠٨/١.

(٤) محمد بن حَبَّانُ الْبُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَاتُ، ٣/ ١٩٩، برقم (٦٧٣).
(٥) محمد بن إسماعيل الْبُخَارِيُّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّارِيخُ الْكَبِيرُ، ٤/ ٣٣٢، برقم (٣٠١٨).
(٦) يوسف بن عبد الله بن عبد البر الْقُرْطُبِيُّ، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢/ ٨٤٤.

كتاب ابن منده: قيل: لا صُحبة له، ولا يصح سماعه من النَّبِيِّ - ﷺ - " (١)، قلت: والراجح أنَّه صحابيٌّ صَغير رأيٍ وسمع من النَّبِيِّ - ﷺ - ، قال الحافظ ابن حجر في الإصابة: " وروى له النَّسائي حديثًا صحيح الإسناد من رواية الزَّهري، عن محمد بن سويد الفهري، عنه، واستبعد بعضهم صحة سماعه من النَّبِيِّ - ﷺ - ، ولا بُعْدَ فيه، فإنَّ أقلَّ ما قيل في سنِّه عند موت النَّبِيِّ - ﷺ - أنه كان ابنُ ثمانِ سنين " (٢).

حرف العين:

٨- (ت) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَيْرَةَ الْمُزْنِيُّ ، ذكره ابن حبان في الصَّحابة، فقال: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَيْرَةَ الْمُزْنِيُّ سَكَنَ الشَّامَ حَدِيثُهُ عِنْدَ أَهْلِهَا" (٣)، وذكره ابن سعد في الطبقات فقال: "وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - ، نَزَلَ الشَّامَ" (٤)، قَالَ ابن عبد البر: "وَحَدِيثُهُ مُنْقَطِعُ الْإِسْنَادِ مُرْسَلٌ، لَا تُثَبِّتُ أَحَادِيثُهُ، وَلَا تَصَحُّ صُحْبَتُهُ" (٥)؛ وَلَكِنَّ الْبُخَارِيَّ أَثَبَتْ لَهُ سَمَاعًا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فقال في التاريخ الكبير: "عَنِ ابْنِ أَبِي عَمِيرَةَ، قَالَ النَّبِيُّ - ﷺ - لِمُعَاوِيَةَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ هَادِيًا مَهْدِيًا، وَاهِدِهِ وَاهِدِيَهُ»، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: عَنْ مَرَّوَانَ، عَنْ سَعِيدٍ،

(١) علاء الدين بن قليط مُغْلَطَائِي (ت: ٣٢٧ هـ)، الإنبابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، تحقيق: جماعة بإشراف محمد عوض المنقوش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٩ هـ، ١ / ٢٩٧، برقم (٤٦٣).

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٣ / ٣٨٨.

(٣) محمد بن حَبَّانَ البُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَات، ٣ / ٢٥٢، برقم (٨٢٥).

(٤) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، ٧ / ٤١٧.

(٥) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢ / ٨٤٤.

عَنْ رَبِيعَةَ، سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ، سَمِعَ النَّبِيَّ - ﷺ - ، مِثْلَهُ^(١)، وتابع البخاري جمعا ممن صنف في الرجال والصَّحابة وعلى رأسهم أبو حاتم وابن السكن، كما ذكره الحافظ ابن حجر في الإصابة فقال: " قَالَ أَبُو حَاتِمٍ وَابْنُ السَّكَنِ: لَهُ صُحْبَةٌ، ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ، وَابْنُ سَعْدٍ، وَابْنُ الْبَرَقِيِّ، وَابْنُ حَبَّانٍ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ سَعِيدٍ فِي الصَّحَابَةِ. وَذَكَرَهُ أَبُو الْحَسَنِ بْنُ سَمِيعٍ فِي الطَّبَقَةِ الْأُولَى مِنَ الصَّحَابَةِ الَّذِينَ نَزَلُوا حِمَصَ، وَكَانَ اخْتَارَهَا"^(٢).

قلتُ: قد تَبَعْتُ الْخِلَافَ وَأَقْوَالَ النِّقَادِ فِي صُحْبَةِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عُمَيْرَةَ الْمُزَنِيِّ ، فَوَجَدْتُ أَنَّ غَالِبَ مَنْ صَنَّفَ فِي الصَّحَابَةِ قَدْ عَدَّهُ فِيهِمْ إِلَّا ابْنَ عَبْدِ الْبَرِّ فَقَدْ نَفَى صُحْبَتَهُ؛ لِأَنَّ مَرْوِيَاتِهِ لَمْ تَصَحَّ عِنْدَهُ، وَقَدْ أَشَارَ الْبُخَارِيُّ إِلَى سَمَاعِهِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَمِثْلِهِ لَا يُثَبِّتُ السَّمَاعَ إِلَّا بَعْدَ التَّحَرِّيِ الْحَثِيثِ؛ فَارْجَحُ ثُبُوتَ صُحْبَتِهِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ حَبَّانٍ فِي كِتَابِهِ الثَّقَاتِ.

٩- (س) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الصَّحَابَةِ فَقَالَ: "ابْنُ أَخِي عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَلِدَ سَنَةَ هَاجَرَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - إِلَى الْمَدِينَةِ وَتَوَفَّى أَيَّامَ الزَّبِيرِ وَهُوَ بْنُ سِتٍّ وَسِتِّينَ سَنَةً"^(٣)، وَتَبِعَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ^(٤)، لَكِنْ خَالَفَهُمَا ابْنُ سَعْدٍ فَجَعَلَهُ فِي

(١) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّارِخُ الْكَبِيرُ، ٥ / ٢٤٠، برقم (٧٩١)، وأخرجه الإمام أحمد في المسند (٣١ / ٥٦٨)، برقم (١٩٢٤٩)، وكذا أخرجه الترمذي في سننه، أَبَوَابُ الْمَنَاقِبِ ، بَابُ مَنَاقِبِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ (٥ / ٦٨٧) برقم (٣٨٤٢)، بإسناد صحيح.

(٢) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ٤ / ٢٨٧.

(٣) محمد بن حَبَّانِ البُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَاتُ، ٣ / ٢٤٩، برقم (٨١٧).

(٤) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢ /

الطبقة الأولى من التابعين^(١)، وتابعه البخاري^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣)، وجماعة، قلت: ولم أجد حقيقة القرائن التي استند لها كل من خالف ابن حبان في إثبات صحة عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب؛ ولا سيما أنه قد ولد في سنة الهجرة، وقبل وفاة النبي ﷺ بإحدى عشر سنة على قول أصحاب السير، وتوفي النبي ﷺ - - بأبي هو وأمِّي -، يوم الإثنين لثنتي عشرة مضت من ربيع الأول سنة إحدى عشرة^(٤).

١٠ - (ت) عبد الرحمن بن عائش الحضرمي، ذكره ابن حبان في الثقات فقال: "له صُحبة"^(٥)، وكذا ذكره البغوي في معجم الصحابة واستدل برواية عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، قال: بينا نحن عند مكحول إذ مر بنا خالد بن اللجلاج فسَلَّم على مكحول، فقال له مكحول: يا أبا إبراهيم: حدثنا حديث عبد الرحمن بن عائش الحضرمي؟ فقال: نعم، سمعت عبد الرحمن بن عائش الحضرمي يقول: سمعت رسول الله - ﷺ -، يقول: "رَأَيْتُ رَبِّي ﷺ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ، قَالَ: فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي رَبِّ، قَالَهَا ثَلَاثًا... الحديث"، وفي آخره: قَالَ مَكْحُولُ: مَا رَأَيْتُ

(١) محمد بن سعد بن منيع البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، ٧/ ٣٧.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التاريخ الكبير، ٥/ ٢٨٤، برقم (٩٢٠).

(٣) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، طبعة:

مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ط ١، ١٢٧١ هـ، ٥/ ٢٣٣، برقم (١١٠٦).

(٤) محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الواقدي (المتوفى: ٢٠٧ هـ)، المغازي، تحقيق: مارسدن جونس،

طبعة: دار الأعلمي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩ هـ، ١/ ٧.

(٥) محمد بن جَبَّان البُستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثقات، ٣/ ٢٥٥، برقم (٨٣٨).

أَحَدًا أَغْلَمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ (١).

قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: أَخْطَأُ مَنْ قَالَ لَهُ صُحْبَةٌ هُوَ عِنْدِي تَابِعِي" (٢)، تابعه ابن عبد البر في الاستيعاب فقال: "يُعَدُّ فِي أَهْلِ الشَّامِ يَخْتَلِفُونَ فِي حَدِيثِهِ، رَوَى عَنْهُ خَالِدُ بْنُ اللَّجْلَاجِ، وَأَبُو سَلَامٍ الْحَبَشِيُّ، لَا تَصِحُّ لَهُ صُحْبَةٌ، لِأَنَّ حَدِيثَهُ مُضْطَرَبٌ، رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - ، وَلَمْ يَقُلْ فِيهِ سَمِعْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - ، غَيْرَ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ. وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ وَصَدَقَهُ بْنُ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ خَالِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - ، وَلَمْ يَقُولَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ - ﷺ - . وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ جَابِرٍ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَلَامٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، عَنِ النَّبِيِّ - ﷺ - . وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَامٍ مِمَّا رَوَاهُ الْحَبَشِيُّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يُحَاظٍ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ. قَالَهُ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ" (٣)، وتابعهما الخطيب البغدادي فقال: "أَنْبَتَ لَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ صُحْبَةً، وَلَا يَنْبُتُ ذَلِكَ، رَوَى عَنْهُ خَالِدُ بْنُ اللَّجْلَاجِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ

(١) عبد الله بن عبد العزيز البغوي، أبو القاسم (ت: ٣١٧ هـ)، معجم الصحابة، ٤/ ٤٦٣، برقم (١٩٢٤)، وأخرجه أحمد في المسند، (٢٧/ ١٧١)، برقم (١٦٦٢١)، وكذا الترمذي في السنن، باب: وَمِنْ سُورَةِ ص، أَبْوَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، (٥/ ٣٦٨)، برقم (٣٢٣٥)، وأعله الترمذي بقوله: "وَهَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ" ورجح عدم سماع عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ هَذَا الْحَدِيثِ مِنَ النَّبِيِّ؛ لَكِنَّ الْحَدِيثَ لَهُ بَعْضُ طَرَقٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ جَيِّدَةٍ وَمَقْبُولَةٍ فَهِيَ تَشْهَدُ لِحَدِيثِهِ وَتَقْوِيَةٌ.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، ٥/ ٢٦٢، برقم (١٢٤٠).

(٣) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٢/ ٨٣٨.

أبو نعيم في معرفة الصحابة، فقال: "عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ مُطِيعٍ عِدَادُهُ فِي التَّابِعِينَ، رَوَيْتُهُ عَنْ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ، فَوَهُمَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ، فَقَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُطِيعٍ ابْنُ نَوْفَلِ بْنِ مُعَاوِيَةَ"^(١)، قلتُ: والرَّاجِحُ أَنَّ لَهُ صُحْبَةً؛ لِأَنَّ أَخَاهُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مُطِيعٍ ابْنَ الْأَسْوَدِ لَهُ رُؤْيَا بِالِاتِّفَاقِ، قَالَ أَبُو نَعِيمٍ: "وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ - وَحَنَكُهُ، تُوفِّيَ زَمَنَ ابْنِ الزُّبَيْرِ سَكَنَ الْمَدِينَةَ"^(٢).

٢- (ت) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَبٍ، الْمَخْزُومِيُّ، وَقِيلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الصَّحَابَةِ، فَقَالَ: "سَكَنَ الشَّامَ لَهُ صُحْبَةٌ مَاتَ بِالْأُرْدُنِّ فِي وَلَايَةِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ"^(٣)، وَتَابِعَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ، فَقَالَ: "لَهُ صُحْبَةٌ، رَوَى عَنْهُ الْمُطَّلِبُ مَرْفُوعاً فِي فُضَائِلِ قَرِيشٍ وَفَضْلِ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ﷺ"^(٤)، لَكِنْ خَالَفَهُمَا التِّرْمِذِيُّ فَجَعَلَ حَدِيثَهُ مُرْسَلًا فَقَالَ: "عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ - رَأَى أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ فَقَالَ: «هَذَانِ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ» وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: «وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ، وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ حَنْطَبٍ لَمْ يُذَرِكِ النَّبِيُّ ﷺ -»"^(٥)، قلتُ: والرَّاجِحُ أَنَّ لَهُ صُحْبَةً لِذِكْرِ جَمَاعَةٍ كَثِيرَةٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ذَلِكَ وَعَلَى رَأْسِهِمْ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ كَمَا قَالَ فِي الْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ:

(١) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصبهاني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ٤ / ١٨٥٧.

(٢) المصدر نفسه، ٤ / ١٧٨٢.

(٣) محمد بن حبان البستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثقات، ٣ / ٢٩١، برقم (٩٤٣).

(٤) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٣ / ٨٩٢.

(٥) محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد

شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥ هـ، ٥ / ٦١٣، رقم (٣٦٧١).

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْطَبٍ لَهُ صُحْبَةٌ رَوَى عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُطَّلِبِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَنْهُ^(١)

١٣ - (س) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِلَالٍ الثَّقَفِيُّ، ذكره ابن حبان في الصَّحابة فقال: "لَهُ صُحْبَةٌ"^(٢)، تابعه أبو نعيم في معرفة الصحابة فقال: "حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ، ثنا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَأَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ الثَّقَفِيِّ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ - ، فَقَالَ: كِدْتُ أَنْ أُقْتَلَ بَعْدَكَ فِي عَنَاقٍ أَوْ شَاةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - : «لَوْ لَمْ تُعْطَ فَقَرَاءَ الْمُهَاجِرِينَ مَا أَخَذْتُهَا»^(٣)، وخالفهما البخاري فقال: "لم يذكر عبد الله بن هلال سماعاً من النبي ﷺ"^(٤)

وقال ابن أبي حاتم: "روى عن النبي ﷺ حديثاً لم يذكر فيه سماعاً ولا رؤية"^(٥)، وتابعهما أبو عمر ابن عبد البر فقال: "رَوَى عَنْهُ عُثْمَانُ بْنُ الْأَسْوَدِ، يَعِدُ فِي الْمَكِينِ، حَدِيثُهُ عِنْدَهُمْ مَرْسَلٌ، لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَمَاعٌ وَلَا رَوَايَةً"^(٦).

(١) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، ٥ / ٢٩، برقم (١٢٩).

(٢) محمد بن حَبَّانَ البُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَات، ٣ / ٢٤٠، برقم (٧٨٢).

(٣) أحمد بن عبد الله بن مهران الأصهباني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، معرفة الصحابة، ٤ / ١٧٩٩، وأخرجه النسائي في السنن الصغرى، بَابُ: إِعْطَاءِ السَّيِّدِ الْمَالِ بِغَيْرِ اخْتِيَارِ الْمُصَدَّقِ، كِتَابُ الزَّكَاةِ، (٥ / ٣٤)، برقم (٣٤)، وابن أبي عاصم في الأحاد والمثاني، (٣ / ٢٤٧)، برقم (١٦٠٨)، وكذا أخرجه البيهقي في السنن الكبرى، (٧ / ١٠)، برقم (١٣١٢٩)، وإسناده ضعيف مداره على عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَسْوَدِ مجهول، لم يرو عنه إلا إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَيْسَرَةَ الطائفي، ولم يوثقه إلا ابن حبان، كما في تهذيب الكمال للمزي، (١٩ / ٤١٠)، ترجمة (٣٨٣١).

(٤) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّأْرِيخُ الْكَبِيرُ، ٥ / ٢٦، برقم (٤٢).

(٥) عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، ٥ / ١٩٣، برقم (٨٨٩).

(٦) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القُرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٣ / ١٠٠٠.

قلتُ: بيدَ أَنَّهُ بعدَ التحقِيقِ والسَّبرِ في أقوالِ النِّقَادِ في الخِلافِ في صُحْبَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ الثَّقَفِيِّ، أَنَّ الرَّاجِحَ عَدَمُ ثُبُوتِ الصُّحْبَةِ لَهُ وَحَدِيثُهُ مَرْسَلٌ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ أَقْوَالِ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِنْ نَافِلَةِ الْقَوْلِ التَّمْيِيزُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ رَاوِيَيْنِ اتَّفَقَا مَعَهُ فِي اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ وَافْتِرَاقَا فِي النِّسْبِ وَقَدْ ثَبَّتَتْ لِهَما الصُّحْبَةُ وَهُما:

- ١ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِلَالٍ الْأَنْصَارِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، فَقَالَ: "لَهُ صُحْبَةٌ".^(١)
- ٢ - عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هِلَالٍ الْمُزَنِيُّ لَهُ صُحْبَةٌ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: "ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْبَزَارُ فِي الصَّحَابَةِ. وَأَخْرَجَ ابْنُ السَّكَنِ وَالطَّبْرَانِيُّ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرٍ بَنَ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هِلَالٍ الْمُزَنِيِّ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: «لَيْسَ لِأَحَدٍ بَعْدُنَا أَنْ يَحْرَمَ بِحُجٍّ ثُمَّ يَفْسَخَ حُجَّهُ بِعَمْرَةٍ».^(٢)

١٤ - (س) عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، فَقَالَ: "لَهُ صُحْبَةٌ أَخُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ مَاتَ عُبَيْدُ اللَّهِ بِالْمَدِينَةِ سَنَةَ ثَمَانٍ وَخَمْسِينَ فِي وَلَايَةِ مُعَاوِيَةَ".^(٣) وَتَابَعَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي الْإِسْتِيعَابِ فَقَالَ: "رَأَى النَّبِيَّ ﷺ - ، وَسَمِعَ مِنْهُ، وَحَفِظَ عَنْهُ، وَكَانَ أَصْغَرَ سَنًا مِنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، يُقَالُ: كَانَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَوْلِدِ سَنَةٌ، اسْتَعْمَلَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى الْيَمَنِ"^(٤)، وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْمَرَاسِيلِ: "قَالَ أَبِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - مُرْسَلٌ"، وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ

(١) مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانٍ الْبُسْتِيُّ، أَبُو حَاتِمٍ، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَاتُ، ٣ / ٢٤١، بِرَقْم (٧٨٥).

(٢) أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، الْإِصَابَةُ فِي تَمْيِيزِ الصَّحَابَةِ، ٤ / ٢١٩.

(٣) مُحَمَّدُ بْنُ حَبَّانٍ الْبُسْتِيُّ، أَبُو حَاتِمٍ، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَاتُ، ٣ / ٢٤٨، بِرَقْم (٨١٠).

(٤) يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْبَرِّ الْقُرْطُبِيُّ، أَبُو عَمَرَ (ت: ٤٦٣ هـ)، الْإِسْتِيعَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَصْحَابِ، ٣ / ١٠٠٩.

مِنْهُمْ لَيْسَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ صُحْبَةٌ".^(١)، قلتُ: الرَّاحِجُ أَنَّ لَهُ صُحْبَةً؛ لِأَنَّ عُمَرَ يُقَارِبُ عُمَرَ أَخِيهِ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، وَيُقَالُ: كَانَ بَيْنَهُمَا فِي الْمَوْلِدِ سَنَةٌ مِمَّا يَثْبُتُ أَنَّ لَهُ رُؤْيَا وَسَمَاعًا، وَيُضَافُ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ مَعَ إِسْلَامِ أَبِيهِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ.^(٢)

حرف الميم:

١٥ - (بخ د س ق) مُعَاوِيَةُ بْنُ حُدَيْجٍ بْنُ جَفْنَةَ بْنِ قَتِيرَةَ الْكِنْدِيِّ، أَبُو نَعِيمٍ الْمَصْرِيُّ، ذَكَرَهُ ابْنُ حَبَانَ فِي الثَّقَاتِ، فَقَالَ: "لَهُ صُحْبَةٌ".^(٣)، وَخَالَفَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي الْمَرَاسِيلِ فَقَالَ: "أَخْبَرَنَا حَرْبُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ قَالَ سُئِلَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ سَمِعَ مِنَ النَّبِيِّ - ﷺ - فَسَكَتَ"، ثُمَّ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَاهِرٍ فِيمَا كَتَبَ إِلَيَّ نَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَثَرُمُ قَالَ: قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ لَيْسَ لِمُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ صُحْبَةٌ".^(٤)، قَالَ الْعَلَايِيُّ: "بَلْ لَهُ صُحْبَةٌ ثَابِتَةٌ قَالَهُ الْبُخَارِيُّ"^(٥)، وَالْجُمْهُورُ وَحَدِيثُهُ لَمَّا سَهَى النَّبِيُّ - ﷺ - فِي الصَّلَاةِ وَكَانَ حَاضِرًا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَصَحَّحَهُ ابْنُ خُرَيْمَةَ"^(٦)، قلتُ: وَهُوَ

(١) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، ص (١١٦-١١٧).

(٢) انظر ترجمته في معرفة الصحابة لأحمد بن عبد الله بن مهران الأصهباني، أبو نعيم (ت: ٤٣٠ هـ)، ٥ / ٢٨٨٦.

(٣) محمد بن جِبَانَ البُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقَاتُ، ٣ / ٣٧٤، برقم (١٢٢٥).

(٤) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، ص (٢٠٠-٢٠١).

(٥) محمد بن إسماعيل الْبُخَارِيُّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّأْرِيخُ الْكَبِيرُ، ٧ / ٣٢٨، برقم (١٤٠٧).

(٦) صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِي الْعَلَايِيُّ (ت: ٧٦١ هـ)، جَامِعُ التَّحْصِيلِ فِي أَحْكَامِ الْمَرَاثِلِ، ص ٢٨٢، برقم (٧٧٦)، وَالحديث بتمامه أخرجه أبو داود في السنن، (١ / ٢٦٩) برقم (١٠٢٣) من طريق سُؤَيْدَ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ حُدَيْجٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى يَوْمًا فَسَلَّمَ، وَقَدْ بَقِيَتْ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةٌ، فَأَذْرَكَهُ

الصحيح الرّاجح لثبوت رؤيته للنبيّ - ﷺ - ، والسماع منه.

حرف النون:

١٦- (بخ م د س ق) نافع بن عبد الحارث بن حباله الحزاعي، ذكره ابن حبان في الصحابة^(١)، وكذا ذكره جماعة منهم: ابن سعد في الطبقات^(٢)، والبخاري في التاريخ الكبير فقال: " يُذكر أن له صُحبة، كانَ عاملَ عُمرَ على مَكَّة "^(٣)، وابن عبد البر في الاستيعاب وقال: " لَهُ صُحبة وَرواية، استعمله عُمر بن الحُطَّابِ عَلَى مَكَّة وَفِيهِمْ سَادَة قُرَيْش "^(٤)، قال الحافظ ابن حجر في التهذيب: " وأنكر الواقدي أن تكون له صحبة "^(٥).

قلتُ: والصّحيح الرّاجح أنَّ لَهُ صُحبة، والذي استندوا إليه استعمال عُمر بن الحُطَّابِ ﷺ له عَلَى مَكَّة وَفِيهِمْ سَادَة قُرَيْش؛ فدلَّ عَلَى أَنَّهُ كانَ كبيراً في حياة سيدنا رسول الله ﷺ؛ لأنَّ عُمر ﷺ لا يُولي شباباً.

رَجُلٌ، فَقَالَ: نَسِيتَ مِنَ الصَّلَاةِ رَكْعَةً، فَرَجَعَ فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، وَأَمَرَ بِأَلَا فَأَقَامَ الصَّلَاةَ، فَصَلَّى لِلنَّاسِ رَكْعَةً... "، بإسناد صحيح.

- (١) محمد بن حبان البستي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثقات، ٣ / ٤١٢، برقم (١٣٥٧).
- (٢) محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي، أبو عبد الله (ت: ٢٣٠ هـ)، الطبقات الكبرى، ٥ / ٤٦٠.
- (٣) محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التاريخ الكبير، ٨ / ٨٢، برقم (٢٢٥٦).
- (٤) يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ٤ / ١٤٩٠.
- (٥) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط ١، ١٣٢٦ هـ، ١٠ / ٤٠٦، برقم (٧٣١).

حرف الياء:

١٧- (ت) يَزِيدُ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيُّ، قال ابن حبان في الثقات: "لَهُ صُحْبَةٌ".^(١)، وجعله البخاريُّ كذلك في الصحابة في التَّارِيخ الكبير^(٢)، وخالفهما ابن حاتم في الجرح والتعديل فقال: "لا صُحْبَةٌ لَهُ، حَكَى الْبُخَارِيُّ أَنَّ لَهُ صُحْبَةً وَغَلَطَ سَمِعَ مِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَيَحْيَى عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ الْقَيْسِ وَعُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ مُرْسَلٌ".^(٣)، وقال في المراسيل: "سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ يَزِيدُ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيُّ أَبُو مَوْدُودٍ لَيْسَتْ لَهُ صُحْبَةٌ وَكَانَ الْبُخَارِيُّ ذَكَرَ أَنَّ لَهُ صُحْبَةً فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ هُوَ تَابِعِيٌّ".^(٤)، وقال الترمذي في العلل الكبير: "عَنْ يَزِيدَ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -ﷺ-: «إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فَلَيْسَ عَنْ اسْمِهِ وَاسْمِ أَبِيهِ أَوْ مِمَّنْ هُوَ فَإِنَّهُ أَوْصَلَ لِلْمَوَدَّةِ» سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ مُرْسَلٌ كَأَنَّهُ لَمْ يَجْعَلْ يَزِيدَ بن نَعَامَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-".^(٥)، قلتُ: والراجح أن يَزِيدَ بن نَعَامَةَ الضَّبِّيِّ لم تثبت لَهُ صُحْبَةٌ عَلَى الصَّحِيح؛ وذلك لِأَنَّهُ لم يثبت سماعه مِنَ النَّبِيِّ -ﷺ-، قال الترمذي في جامعه: "وَلَا نَعْرِفُ لِيَزِيدَ ابْنِ نَعَامَةَ سَمَاعًا مِنَ النَّبِيِّ -ﷺ-".^(٦)

(١) محمد بن حَبَّان البُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، الثَّقات، ٣/ ٤٤٢، برقم (١٤٥٢).

(٢) محمد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِيُّ، أبو عبد الله، (ت: ٢٥٦ هـ)، التَّارِيخ الكبير، ٨/ ٣١٣، برقم (٣١٤٤).

(٣) عبد الرحمن بن إدريس، الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، الجرح والتعديل، ٩/ ٢٩٢، برقم (١٢٤٧).

(٤) عبد الرحمن بن محمد الرازي، ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، المراسيل، ص (٢٣٦).

(٥) محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، علل الترمذي الكبير، ترتيب: أبو طالب القاضي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ هـ، ص (٣٣٠)، هُوَ حَدِيثٌ ضَعِيفٌ مُرْسَلٌ.

(٦) محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩ هـ)، جامع الترمذي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ٢، ١٣٩٥ هـ، ٤/ ٥٩٩، رقم (٢٣٩٢).

الخاتمة

بعد هذا التطواف والسبر لقرائن وأسباب ثبوت الصحبة عند المحدثين، وضرب الأمثلة التطبيقية انكشفت الإزبة وحُلّت الرِيقَة، وتوصل البحث لعدة نتائج جديرة بالذكر لدقتها وأثرها في ترسيخ وتعيين مفهوم الصحابة المختلف فيهم عند ابن حبان وعلماء الحديث؛ وبذلك يُقَرَّب البعيد ويظهر الغامض، فربَّ قول أشد من صولٍ.

أهم نتائج الدراسة والتوصيات:

أولاً: أهم نتائج الدراسة:

١ - بعد البحث والتحقيق وجدتُ أنَّ حُكم الإمام ابن حبان في ثبوت الصحبة للرواة في كتابه الثقات من أوثق الأحكام بين نقاد الحديث، إذ أنه اشترط على نفسه أن لا يذكر إلا من روى عن النبي ﷺ -، وصحت لديه صحبته.

٢ - توصل البحث لثبوت الصحبة لبعض الرواة المختلف في صحبتهم والذين ذكّرهم ابن حبان في الصحابة بكتابه الثقات وخالفه النقاد في حدود نطاق البحث فبلغت نسبة ٥٣٪ من إجمالي الرواة في هذه الدراسة.

٣- أن النقاد يحكمون على الراوي بعدم ثبوت الصحبة لمن اشتهرت روايته عن الصحابة دون إثبات الرواية عن النبي ﷺ أو السماع منه أو اللقاء به، وذلك غاية في الدقة والحسن.

٤ - استخدم الإمام ابن حبان عدة قرائن وأسباب مختلفة لإثبات صحبة الرواة في كتابه الثقات؛ ممّا أظهر علم الإمام ابن حبان لمرويات أولئك الرواة، والمعرفة العميقة والدقيقة بطرق إثبات الصحبة.

٥ - أن نسبة الخطأ المحتمل في حكم ابن حبان بثبوت الصحبة على الرواة لمجمل نطاق البحث في كتابه الثقات تعد ضئيلة جداً وبمعدلات طبيعية؛ فإنَّ مجمل من ذكرهم ابن حبان

ممن أَثَبَّتَ لَهُم الصُّحْبَةُ بِلا شك ولا تردد يربو عن خمس وسبعمئة راوٍ (٧٠٥) تقريباً، ولم يُعْتَرَضَ عَلَيْهِ إِلَّا فِي سَبْعَةِ عَشَرَ راوٍ، خرج منهم تسعة رواة كان الرَّاجِحُ لِحُكْمِ ابْنِ حَبَّانٍ فِيهِمْ بِالصُّحْبَةِ.

٦- أَنَّ علماء الحديث قد أعملوا قرائحهم لضبط معايير إثبات الصُّحبة، ومن أدق وأبدع ما توصلوا إليه أَنَّهُ إذا ثبتت الصُّحبة لمن رَأَى النَّبِيَّ ﷺ؛ وَلَكِنَّهُ رَوَى عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ، وَلَمْ يَصَحْ لَهُ سَمَاعٌ مِنْهُ، أَوْ الرَّوَايَةُ مُبَاشَرَةً عَنْهُ سِوَاءَ كَانَتْ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا مُمِيزًا فِي زَمَنِ النَّبَوَةِ، فَالرَّاجِحُ إِلْحَاقُهَا بِمَرَاثِلِ الصَّحَابَةِ وَهِيَ بِاتِّفَاقٍ جَمْعُورُ أَهْلِ الْحَدِيثِ مَوْصُولَةٌ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَبْرٍ فِي الْفَتْحِ: "فَيَكُونُ مِنْ مُرْسَلِ الصَّحَابَةِ وَهُوَ مَحْكُومٌ بِوَصْلِهِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ".^(١)

٧- أنَّ ما تقرر عند أهل الحديث في شأن الأطفال الذين رأوا النَّبِيَّ ﷺ وكانوا مُمَيِّزِينَ فَالرَّاجِحُ عندهم أنَّهم يلحقون بالصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ، وذلك بخلاف من كان منهم دون سن التَّمْيِيز فلا يلحق بهم.

ثانياً: أهم التوصيات:

١- أوصي الباحثين بدراسة وخدمة المختلف في صحبتهم من رواة الكتب الستة؛ والاهتمام بالترجيح بين أقوال أهل الحديث بالقرائن المثبتة للصحة، أو بالنافية لها؛ لتكون أحكام المراسيل على بصيرة وبَيِّنَة.

٢- التَّحْرِي والتَّحْقِيق عند دراسة المصنّفات التي جمعت الصّحابة والكشف عن مناهج المصنّفين فيها، والتأكّد من القواعد المستنبطة بعد سبر مناهجهم، لإصدار أحكام مبنية على

(١) أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري،

قرائن وأدلة وبراهين ساطعة.

٣- بعض المصنفات التي اعتنت بجمع الصحابة وقع فيها أوهام وأخطاء في تعيين الصحابة المختلف فيهم، فأقترح على الباحثين استخراج من لا صحبة له في هذه المصنفات، وحقيقة هو عملٌ كبير يراد فيه تضافر الجهود من المؤسسات والهيئات العلمية لإنجاز هذا المشروع، وسد تلك الثغرة.

٤- أثناء بحثي في المصنفات التي جمعت الصحابة وجدتُ بعض الاضطراب في الأحكام على الرُّوَاة المختلف في صحبتهم، فأقترح على الباحثين دراسة أمهات الكتب والمصنفات في الصحابة واستخراج من لم تثبت صحبتهم ممن يظن أنهم صحابة؛ مما يُسهّم في ضبط علم المراسيل.

٥- كتاب الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة للحافظ علاء الدين مُغلَطَايَ (ت: ٧٦٢هـ) من أجمع المصنفات في هذا الباب فقد جمع فيه ما يقارب ألفاً ومئتي ترجمة للرُّوَاة المختلف في صحبتهم، وهو كتاب حافل جليل كثير النفع، ويبد أنه أطال فيه وأطاب ووجد مكان القول ذا سعة فَقَالَ وَأَصَابَ؛ ولكن قد وقعت له بعض الأوهام، وينقصه مزيد من التَّحْقِيق والضبط ودراسة علمية لبيان الرَّاجِحَ لمن لهم الصُّحْبَةُ أو نفيها.

ثبت المصادر والمراجع

- ١ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب، يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، أبو عمر (ت: ٤٦٣ هـ)، دار الجيل بيروت الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ، تحقيق: علي محمد البجاوي.
- ٢ - أسد الغابة في معرفة الصحابة، علي بن أبي الكرم محمد الجزري، ابن الأثير، أبو الحسن (ت: ٦٣٠ هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، تحقيق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود.
- ٣ - الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود.
- ٤ - إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين بن قليط مُغلطاي، أبو الفضل (ت: ٧٦٢ هـ)، الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، تحقيق: عادل بن محمد، أسامة بن إبراهيم.
- ٥ - الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، علاء الدين بن قليط مُغلطاي، أبو الفضل (ت: ٧٦٢ هـ)، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، تحقيق: محمد عوض المنقوش.
- ٦ - تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، يحيى بن معين بن عون، البغدادي، أبو زكريا (ت: ٢٣٣ هـ)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف.
- ٧ - تاريخ الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، أبو الحسن (ت: ٢٦١ هـ)، دار الباز، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، تحقيق: مجموعة.

- ٨- التاريخ الكبير للبخاري: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، أبو عبد الله (ت: ٢٥٦ هـ)، طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.
- ٩- تلخيص المتشابه في الرسم، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، أبو بكر (ت: ٤٦٣ هـ)، دار طلاس، دمشق، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م ، تحقيق: سُكينة الشهابي.
- ١٠- تهذيب التهذيب، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، طبعة: دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى ١٣٢٦ هـ.
- ١١- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي، أبو الحجاج (ت: ٧٤٢ هـ)، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ ، تحقيق: د. بشار عواد معروف.
- ١٢- الثَّقَاتِ، محمد بن جَبَّانِ البُسْتِي، أبو حاتم، (ت: ٣٥٤ هـ)، ، طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ.
- ١٣- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِيّ الْعَلَايِيّ، أبو سعيد (ت: ٧٦١ هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- ١٤- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد ابن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر.

بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، تحقيق: صبحي السامرائي أبو المعاطي النوري ،
محمود خليل الصعدي.

٢٣-فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، أبو الفضل (ت: ٨٥٢ هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق: محب الدين الخطيب.

٢٤-الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن عثمان بن قَائمَاز الذهبي، أبو عبد الله (ت: ٧٤٨ هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ.

٢٥-المراسيل، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، أبو محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت: ٣٢٧ هـ)، طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٧ هـ، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني.

٢٦-المسند الصحيح المختصر، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ)، طبعة: دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٢٧-مُعْجَمُ الصَّحَابَةِ، عبد الباقي بن قانع، أبو الحسين البَغْدَادِيَّ (ت: ٣٥١ هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ ، تحقيق: صلاح بن سالم المصراي.

٢٨-مُعْجَمُ الصَّحَابَةِ، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البَغَوِيَّ (ت: ٣١٧ هـ)، مكتبة دار البيان ، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني.

٢٩-معرفة الصَّحَابَةِ، أحمد بن عبد الله بن مهران، أبو نعيم الأَصْبَهَانِيَّ (ت: ٤٣٠ هـ)، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي.

٣٠- الْمَغَازِي، محمد بن عمر بن واقد، أبو عبد الله الْوَاقِدِيُّ (ت: ٢٠٧ هـ)، دار الأعلمي،

بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ، تحقيق: مارسدن جونس.

٣١- مِيزَانُ الْاِعْتِدَالِ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْمَاز، أبو عبد الله الدَّهَبِيُّ

(ت: ٧٤٨ هـ)، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٢ هـ، تحقيق: علي

محمد البجاوي.

٣٢- الْمُعْجَمُ الْكَبِيرُ، سليمان بن أحمد بن أيوب اللخمي الشامي، أبو القاسم الطَّبْرَانِيُّ (ت:

٣٦٠ هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ، تحقيق: حمدي بن عبد

المجيد السلفي.

٣٣- النبذة الكافية في أحكام أصول الدين، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري، أبو

محمد (ت: ٤٥٦ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ، تحقيق:

محمد أحمد عبد العزيز.

فهرس مَوْضُوعَاتِ الْبَحْثِ

المحتويات

٦٩٣	الملخص
٦٩٥	المقدمة
٦٩٦	أهمية البحث ومشكلته
٦٩٧	الدراسات السابقة
٦٩٨	نطاق البحث
٦٩٨	منهج البحث
٧٠٠	خطة البحث
٧٠١	المبحث الأول
٧٠١	المطلب الأول: تأصيل قرائن إثبات الصُّحبة عند المحدثين
٧٠٣	المطلب الثاني: أهم أسباب اختلاف العلماء في تعيين الصَّحابة
٧٠٥	المطلب الثالث: أهمية الترجيح بين أقوال النقاد في ثبوت الصُّحبة
٧٠٨	المبحث الثاني الدِّراسة التَّطبيقيّة
٧٠٨	حرف الثاء
٧١٠	حرف الحاء
٧١١	حرف الخاء
٧١٣	حرف الدال
٧١٤	حرف السين
٧١٦	حرف الضاد

٧١٧	حرف العين.....
٧٢٥	حرف الميم.....
٧٢٦	حرف النون.....
٧٢٧	حرف الياء.....
٧٢٨	الخاتمة
٧٢٨	أهم نتائج الدراسة والتوصيات
٧٢٩	ثانيًا: أهم التوصيات
٧٣١	ثبت المصادر والمراجع
٧٣٦	فهرس مَوْضُوعَاتِ البحث.....

